A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/26
17 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعين من قِبَل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال (السيد غانم النجار)*

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يتضمن أحدث المعلومات.

(A) GE.08-11669 160508 160508

موجز

شهدت الصومال في عام ٢٠٠٧ جولات مكثفة ومتكررة من القتال بين قوات جيش إثيوبيا/القوات الصومالية والجماعات المتمردة، وبخاصة في العاصمة مقديشو. وكان عام ٢٠٠٧ أيضاً عام المآزق السياسية وتشرذم المؤسسات الاتحادية الانتقالية، التي اتخذ بعضها أخيراً مقديشو مقراً له. وهذه النزاعات العسكرية والسياسية زادت من ضعف المؤسسات الاتحادية الانتقالية المحدودة الخبرة وهيأت بيئة للإفلات من العقاب مما أسفر عن تدهور ملحوظ في حالة حقوق الإنسان الأليمة أصلاً في الصومال.

ويجب الإشارة إلى أن حقوق الإنسان في الصومال قد شابها خلال فترة تناهز العقدين انعدام أمن على نطاق واسع، وقتل خارج نطاق القضاء وحالات اختفاء، وعمليات توقيف واحتجاز تعسفية، وتهديدات لحرية الرأي والتعبير، وانتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل والأقليات، وإهدار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا التقرير يركز بدرجة كبيرة على شرح دور النزاعات التي شهدها العام الماضي في تفاقم حالة حقوق الإنسان في الصومال في حالات كثيرة.

وفي أثناء المعارك الضارية العديدة التي وقعت في مقديشو ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتي استمرت طوال معظم شهور عام ٢٠٠٧، أشارت تقارير واسعة الانتشار إلى وقوع قصف عشوائي بالمدفعية والقنابل واستخدام عشوائي للسيارات المفخخة في المناطق المدنية وإلى أن الأهداف غير العسكرية، كالمستشفيات والمدارس، تعرضت للقصف بالقنابل في أثناء القتال. وذكر أيضاً أنه تم منع الجرحى من الهرب أو من تلقي المساعدة والحماية الإنسانية وأنه تم إعاقة أو منع التسليم العاجل للمعونة الغذائية وغيرها من أنواع المساعدة الإنسانية. وحدثت نوبات من التشرد الداخلي الجماعي. وأشار عدد كبير من التقارير إلى وقوع انتهاكات مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

غير أنه لا يزال من الصعب الحصول على معلومات مستقلة ومؤكدة بشأن المعارك التي دارت في جنوب ووسط الصومال بسبب الحالة الأمنية والضعف النسبي في الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان. وما يمكن تحديده هو أن جميع أطراف النزاع في واقع الأمر قد انتهكت حقوق الإنسان وأن الحالة العامة لحقوق الإنسان قد شهدت مزيداً من التدهور وأن المدنيين هم غالباً من يدفعون الثمن. ويؤيد الخبير المستقل إجراء تحقيق شامل معني بحقوق الإنسان في أحداث العام الماضي بالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة الأخرى التي وقعت سابقاً في الصومال.

وقام الخبير المستقل، السيد غانم النجار، ببعثته السنوية إلى كينيا والصومال في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقام بزيارة مقديشو ونيروبي في أثناء هذه البعثة. ولم يمكنه ضيق الوقت من القيام بزيارات لـ "أرض الصومال" و"بونتلاند". وكانت هناك زيارة مقررة ومصرح بها إلى بيدوا ألغيت قبل الأوان حينما منعته السلطات من النزول من الطائرة في المطار.

واجتمع الخبير مع عدد من موظفي الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع الدولي، والمجتمع المدني الصومالي، وزعماء العشائر والقبائل، بالإضافة إلى كبار مسؤولي المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بمن فيهم الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الوزراء (في ذلك الحين) علي محمد جدي. وتمكّن من عقد اجتماعات مثمرة مع الممثل الخاص

للأمين العام بشأن الصومال، الذي عُيِّن حديثاً، السيد أحمد ولد عبد الله. وعلى الرغم من تدهور الحالة في الصومال في العام الماضي، لاحظ الخبير المستقل تفاؤلاً إزاء تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام واستمرار الالتزام القائم بين المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، السيد إيريك لاروش، وفريق الأمم المتحدة القطري للعمل معاً في قضايا الصومال الصعبة.

ولاحظ الخبير المستقل أيضاً أنه على الرغم من تدهور الحالة العامة، فإن هناك تغييرات ضئيلة وإن كانت تراكمية من زاوية الوعي والدراية بحقوق الإنسان، إن لم يكن التقيد بها، تحدث في جيوب في مختلف أنحاء الصومال.

ويشجع الخبير المستقل المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع المدني الصومالي في العمل الحاسم الذي يجب القيام به في مجال حقوق الإنسان حتى يسود السلام والأمن في الصومال. ويشدد بصورة خاصة على الدعم التقني والمالي من أجل إقامة مؤسسات وطنية مستقلة، وحماية المشردين داخلياً، وإرساء وتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويؤكد الخبير أيضاً الحاجة إلى استمرار الحوار والمشاركة بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ويحث على إنشاء آلية دائمة للحوار في هذا الشأن.

وأخيراً، لا يزال الخبير المستقل يحث الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تتخذ قرارات وإجراءات، تشرك فيها على نحو مفيد النساء والأقليات والمجتمع المدني، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال. ويؤكد على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق السلطات الصومالية في توفير الحماية للشعب الصومالي وحكم البلد حكماً فعالاً يستند إلى سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمـــــة	١-٥	٥
أولاً - التطورات السياسية	٦-١٥	٥
ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير	١٦-٤٤	٨
ثالثاً - الحكم وقضايا سيادة القانون والإفلات من العقاب.....	٤٥-٥٣	١٤
رابعاً - المشردون داخلياً.....	٥٤-٥٩	١٥
خامساً - الهجرة المختلطة.....	٦٠-٦٣	١٦
سادساً - المساعدة الإنسانية	٦٤-٦٧	١٧
سابعاً - الزيارات الميدانية	٦٨-٧٧	١٨
ثامناً - "أرض الصومال"	٧٨-٧٩	٢٠
تاسعاً - "بونتلاند"	٨٠-٨١	٢٠
عاشراً - التوصيات.....	٨٢	٢١

المرفق

قائمة بالأشخاص الذين تم التشاور معهم ٢٣

مقدمـــة

١- وفقاً للولاية المنشأة بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٦/١٩٩٣ ومقرر مجلس حقوق الإنـــسان ١/٥، يقدم الخبير المستقل هذا التقرير إلى الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان. وينبغي التذكير بأنه نظراً لانعدام الأمن المطلق الذي حال دون إتمام بعثة الخبير المستقل السنوية إلى الصومال، في أوائل عام ٢٠٠٧، كما كان مقرراً قدم الخبير المستقل عرضاً شفوياً في منتصف المدة إلى الدورة الخامسة لمجلـــس حقـــوق الإنـــسان في جنيـــف في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويغطي هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن امتنانه للصوماليين الذين تمكن من الاجتماع معهم في أثناء هذه الزيارة تحديداً. وهو شديد الإعجاب دائماً بانفتاح الصوماليين الذين يعيشون ويعملون في ظـــروف بالغـــة الـــصعوبة وبتفانيهم وشجاعتهم. وعلى الرغم من أن الخبير المستقل قد واجه في البداية بعض الصعوبات في الوصـــول إلى بيدوا، فإنه يعرب عن تقديره للسلطات الصومالية لقيامها بتيسير زيارته إلى مقديشو. وهو يشعر بالامتنان للرئيس عبد الله يوسف، ولرئيس الوزراء حينئذ علي محمد جدي والأعضاء الآخرين في الحكومـــة الاتحاديـــة الانتقاليـــة لتخصيصهم وقتاً للاجتماع معه ومناقشة تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها الصومال وبحث سبل معالجتها.

٣- ويود الخبير المستقل أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه الخاص لموظفي الأمم المتحدة ذوي الكفاءة المهنيـــة والالتزام والشجاعة الذين اجتمع معهم والذين أطلعوه على معلوماتهم وخبراتهم. كما أن موظفي فريـــق الأمـــم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للصومال، إيريك لاروش، قدموا باقتدار الدعم الإمدادي (اللوجستي) والأمني والدعم في مجال العلاقات العامة. واجتمع الخبير المستقل أيضاً مع زملاء من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومع الممثل الخاص للأمين العام، المعيَّن حديثاً، السيد أحمد ولد عبد الله.

٤- ويود الخبير المستقل أيضاً أن يعرب عن شكره لممثلي المجتمع الدبلوماسي الذين اجتمع معهم في نيروبي. وقد استطاع في مختلف الاجتماعات تبادل الرأي حول دور المجتمع الدولي ونهوجه فيما يتعلق بالصومال.

٥- وأخيراً، يشعر الخبير المستقل أيضاً بالامتنان لممثلي المؤسسات الدولية والمنظمات غـــير الحكوميـــة ذات الصبغة الدولية مثل أوكسفام - نوفيب التي قدمت له معلومات مفيدة بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال.

أولاً - التطورات السياسية

٦- في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قامت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تـــساندها القـــوات الإثيوبية بإخراج اتحاد المحاكم الإسلامية من جنوب ووسط الصومال وتمكنت من السيطرة على العاصمة مقديشو. وعلى الرغم من أن الحملة العسكرية التي استغرقت أسبوعين كانت بالغة السرعة وارتكبت في أثنائها انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسبما ذكرت التقارير، فإن فلول اتحاد المحاكم الإسلامية وميليـــشيا العشائر الصومالية تحدوا باستمرار سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الحكم ووجـــود القـــوات الإثيوبيـــة في الصومال، وظلت الصدامات المميتة تندلع بصورة منتظمة بين الفريقين.

٧- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، سعياً للمساعدة في تحقيق الاستقرار في جنوب ووسط الصومال ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، أذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٧٤٤(٢٠٠٧) بنشر قوة للاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) للقيام بعملية تمتد ستة أشهر وتؤدي إلى عملية حفظ سلام تتولاها الأمم المتحدة. وأوكلت إلى هذه البعثة ولاية حماية الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية الأخرى، لكنها ليست مكلفة بحماية المدنيين. وحتى الآن، تم نشر ١ ٧٠٠ قوة أوغندية و١٠٠ قوة بوروندية في مقديشو من مجموع قوات متعددة الجنسيات مقرر توزيعها قوامها ٨ ٠٠٠ قوة قُصد بها أن تحل محل القوات الإثيوبية في نهاية المطاف. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافق مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٨- وشهد عام ٢٠٠٧ في معظمه صدامات متكررة بين القوات الصومالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات الإثيوبية وميليشيا المتمردين/العشائر. وكانت مختلف المباني الحكومية والمنشآت العسكرية والشخصيات العامة هدفاً للهجمات. ووقعت جولتان كثيفتان من القتال الضاري في مقديشو في الفترة ما بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والمصابين بالإضافة إلى تشرد داخلي واسع النطاق. وأشارت التقارير مرة أخرى إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي بيان صادر في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أعرب الخبير المستقل ومعه ١٢ شخصاً آخر من أصحاب الولايات[(١)] عن قلقهم البالغ إزاء الجولة الأخيرة من القتال الضاري الذي وقع في مقديشو، وحثوا على احترام القانون الدولي الإنساني ودعوا إلى وقف الأعمال القتالية. وشهدت الصومال طوال العام صدامات متقطعة وإن كانت بالغة الحدة، وعمليات انتحارية بالسيارات المفخخة، ومحاولات اغتيال وقتل محدد الهدف، مما أسفر عن سقوط آلاف القتلى والمصابين، ودمار الممتلكات وحدوث تشرد داخلي على نطاق واسع.

٩- وتم إيفاد بعثة تقييم تقني إلى الصومال، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤(٢٠٠٧)، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، بغية تقديم توصيات بشأن مواصلة مشاركة الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في الصومال، فضلاً عن توصيات أخرى بشأن تحقيق الاستقرار والتعمير. وفي أعقاب البعثة، أذن مجلس الأمن، في ٢٤ نيسان/أبريل، ببدء التخطيط للطوارئ استعداداً لاحتمال إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى الصومال.

---

(١) المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، السيد فيليب ألستون؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد لياندرو ديسبوي؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، السيد جون دوغارد؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة ياكين إيرتورك؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، السيد ياش غاي؛ والمقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، السيد أوكيشوكو إبيانو؛ والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، السيد بول هانت؛ وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد فالتر كالين؛ والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق، السيد ميلون كوثاري؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، السيد فيرنور مونيوس فيالوبوس، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، السيد جان زيغلر.

١٠- وفي سياق النزاعات المسلحة في جنوب ووسط الصومال، كانت هناك أيضاً أزمة سياسية موازية تحدث في الصومال. فبينما بدا عام ٢٠٠٦ يبشر بقدر من التحسن والتقدم في الحالة السياسية للصومال، كان عام ٢٠٠٧ لسوء الحظ هو عام المشاحنات السياسية والتفتت والأزمات. فتحت ضغط التمرد المسلح، نشب نزاع حاد بين أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، حيث اتهم البرلمان الحكومة بعدم الشفافية المالية وعدم الخضوع للمساءلة. وكانت هناك أيضاً صعوبات سياسية داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية نفسها، مما أدى في نهاية الأمر إلى استقالة رئيس الوزراء علي محمد جدي استقالة استرضائية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقام الرئيس عبد الله يوسف بتعيين نور حسين خلفاً له في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١١- واستمرت المعارضة السياسية للحكومة الاتحادية الانتقالية أيضاً في شكل ما يُعرف باسم "مجموعة أسمرة" التي يوجد مقرها في إريتريا. وهذه المجموعة التي تتألف من أعضاء سابقين في اتحاد المحاكم الإسلامية، وأمراء حرب، ورجال أعمال ورجال دين، تطعن بصورة رئيسية في شرعية الحكومة الاتحادية الانتقالية وشرعية وجود القوات الإثيوبية في الصومال. وفي عام ٢٠٠٧، عقدت مجموعة أسمرة مؤتمراً لتحرير الصومال وإعادة بنائها ووضع صيغة سياسية للصومال.

١٢- أما مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية برعاية الحكومة الاتحادية الانتقالية، الذي أُرجئ عقده ثلاث مرات لعدد من الأسباب المتعلقة بالأمن والتخطيط والإمداديات، فقد عُقد في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في مقديشو. وحضر المؤتمر نحو ١ ٣٢٥ مندوباً من داخل البلد ومن الشتات الصومالي على أساس "صيغة تقاسم السلطة بين العشائر ٤-٥". وقدم المجتمع الدولي المشورة التقنية عن طريق اللجنة الاستشارية الدولية؛ غير أنه كانت هناك شواغل بشأن شمول المؤتمر وتمثيله للمجتمع المدني والأقليات، وجدول أعماله.

١٣- وقد أكد الخبير المستقل في عدة مناسبات أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام في الصومال إلا عن طريق حوار جامع يفضي إلى حل سياسي ومصالحة وطنية. وينبغي التشديد على أن مؤتمر المصالحة الوطنية هو خطوة أولى في الإطار الأعرض لعملية مصالحة طويلة الأجل في الصومال. ويجب حث الصوماليين على الاستمرار في عقد مناقشات عامة وجامعة بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة وأي عمليات أخرى في المستقبل ومساندتهم في ذلك. ويجب تعزيز "الحق في معرفة الحقيقة" لصالح جميع الضحايا ويجب أن يعمل الصوماليون على ضمان عدم تسبب الإفلات من العقاب في تقويض أسس السلام في الصومال في المستقبل.

١٤- ويُدرك الخبير المستقل الأبعاد الإقليمية للنزاعات والتطورات التي حدثت في العام الماضي في الصومال. فحالة انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في الصومال تؤثر على جيرانه كما أن حالات مثل مأزق الحدود بين إريتريا وإثيوبيا أو تفاقم الأزمة في منطقة أوغادين بإثيوبيا تؤثر على الصومال. وبالمثل، فإنه في أعقاب القتال الذي نشب في البداية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، امتدت مطاردة اتحاد المحاكم الإسلامية إلى منطقة الحدود الكينية الواقعة جنوب غربي البلد. ومنذ ذلك الحين، "أُحكم غلق" الحدود الكينية وبات ملتمسو اللجوء محصورين في المنطقة الحدودية أو عادوا من حيث أتوا. وهذه النزاعات والقضايا الإقليمية تؤثر أيضاً في قدرة الصومال على تأمين سلامها واستقرارها.

١٥- وأخيراً، تابع الخبير المستقل مناقشات مجلس الأمن بشأن إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة من أجل الصومال سعياً إلى تحقيق مزيد من الاستقرار في البلد والسماح بانسحاب القوات الإثيوبية على مراحل. وهو يؤيد تنفيذ عملية لحفظ السلام على أن تُسند إليها ولاية المساعدة في حماية المدنيين وأن تشمل عنصراً هاماً لحقوق الإنسان. فكما دعا لسنوات عدة، فإن إقامة وجود متعلق بحقوق الإنسان في الصومال أمر أساسي - سواء في إطار عملية حفظ السلام أو ككيان مستقل وهو الأنسب. فحالة حقوق الإنسان في الصومال تبلغ من الخطورة ما يستدعي وجوداً مركزاً معنياً بحقوق الإنسان لرصد الحالة وتقديم تقارير عنها بانتظام وتوفير الخبرة التي توجد حاجة ماسة إليها في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير

١٦- تتعرض مجمل حقوق الإنسان المترابطة والعالمية لخطر بالغ في ظل الوضع الراهن في الصومال. وليس المقصود بالموجز التالي إظهار قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة منذ أمد بعيد والتي سبق توثيقها، وإنما تقديم عرض بحسب المواضيع لقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية التي أُخرجت إلى النور خلال الفترة موضوع الدراسة. ويلاحظ الخبير أيضاً أنه على الرغم من أن الحالة في الصومال تبعث دائماً على القلق البالغ فإن الذروات المتكررة التي بلغها العنف خلال العام الماضي أدت حسبما أشارت التقارير إلى وقوع انتهاكات أخطر وأعمق في بيئة يسودها الإفلات من العقاب.

١٧- وهناك ادعاءات تشير إلى أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد حدثت في أثناء القتال وأن مرتكبيها كانوا من جميع الأطراف، بما فيها القوات الصومالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات الإثيوبية، وميليشيا العشائر/المتمردين. ولا توجد إمكانية كبيرة للتحقق من التقارير التي تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتأكيدها. ومما يثير القلق أيضاً عدم إجراء تقدير مستقل للخسائر في الأرواح والإصابات والأحداث البالغة الخطورة.

ألف - حق الفرد في الحياة والسلامة والأمان على شخصه

١٨- كما سلفت الإشارة، أدت دورات العنف المتكررة والعاتية التي شهدتها الصومال في العام الماضي إلى وقوع انتهاكات خطيرة وواسعة الانتشار للحق في الحياة. وعلى الرغم من عدم إجراء تقدير مستقل ورسمي، فإن عدد ضحايا النزاعات يقدَّر بأكثر من ٣ ٥٠٠ قتيل بينما يقدر الجرحى بالآلاف. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن نحو ٦٠ في المائة من القتلى والجرحى هم من المسنين والنساء والأطفال. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير ظلت الحالة في مقديشو وأنحاء أخرى من جنوب ووسط الصومال تتسم بانعدام الأمن وبدرجة كبيرة من عدم الاستقرار.

١٩- وفي أثناء المعارك الضارية التي وقعت في العام الماضي (وبخاصة في مقديشو) أشارت تقارير واسعة الانتشار إلى وقوع قصف بالمدفعية وبالقنابل وتفجيرات بالسيارات المفخخة بصورة عشوائية في المناطق المدنية وإلى تعرض الأهداف غير العسكرية، كالمستشفيات والمدارس، للقصف بالقنابل في أثناء القتال. وأشارت التقارير كذلك إلى أن الجرحى قد مُنعوا من الهرب أو من تلقي المساعدة الإنسانية والحماية وأنه تمت إعاقة أو منع المعونات الغذائية وغيرها من أنواع المساعدة الإنسانية العاجلة. وأسفر القتال كذلك عن حدوث تشرد داخلي على نطاق واسع.

وبدا أن أعداد المشردين المرتفعة التي بلغت ٦٠٠ ٠٠٠ شخص (بالإضافة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً من قبل في جميع أنحاء الصومال) لم تشهد سوى انخفاضاً طفيفاً لأنه كثيراً ما اضطُر بعض المشردين داخلياً الذين عادوا إلى مقديشو إلى الفرار مرة أخرى.

باء – التوقيف والاحتجاز التعسفيان، وحالات الاختفاء وحالات الإعدام بإجراءات موجزة

٢٠- أشارت التقارير إلى أنه في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٧، وقعت موجة من عمليات التوقيف التعسفية والاحتجاز غير المشروع بعد عمليات تفتيش للبيوت بيتاً بيتاً قامت بها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية/القوات الإثيوبية. وفي ذلك التاريخ، ذكر أن هناك ١ ٥٠٠ شخص لا يعرف مصيرهم. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن هناك أشخاصاً أُعدموا بإجراءات موجزة وأن عدداً من أفراد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء السياسيين قد اغتيلوا. وادّعى في أثناء بعثة الخبير المستقبل أن السلطات تحتجز أشخاصاً احتجازاً غير مشروع في سجون مؤقتة سرية، وكذلك في سجون سيئة السمعة مثل ذلك السجن الذي يدّعى وجوده تحت سطح الأرض بالقرب من "فيلا صوماليا" وهي المقر الرئيسي للحكومة في مقديشو. وادّعى كذلك أن هناك أشخاصاً تحتجزهم القوات الأثيوبية في الصومال.

٢١- وادُّعي أيضاً أن الحكومة الاتحادية الانتقالية وميليشيات شتى أوقعت أشخاصاً في الأسر وأنها تقوم بتعذيبهم واحتجازهم طلباً للفدية. وأشارت بعض التقارير أيضاً إلى حدوث عمليات تسليم وإلى أن هناك محتجزين قد تم حبسهم مع العزل خارج البلد. وادّعي أن السلطات تستخدم "اصلاح قطاع الأمن" أو "الحرب على الإرهاب" لحجب انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أثناء البعثة، أثار الخبير أيضاً قضايا التقارير التي تشير إلى احتجاز الأشخاص في سجون سرية أو الإدعاءات التي تشير إلى حدوث حالات "تسليم" خارج الصومال. وقد أخبرته السلطات بأنها ليست لديها أي معلومات بشأن هذه الإدعاءات لكنها أكدت له أنها ستجري تحقيقات بشأن هذه التقارير.

جيم – الهجمات المتعمدة على الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية

٢٢- في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قتل ثلاثة مسلحين محمد موس علي، مدير البرنامج المحلي الصومالي للهيئة الطبية الدولية في البردي التي تقع على مسافة ٢٥٠ كيلومتراً شمال غربي مقديشو. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل ثلاثة من موظفي أطباء بلا حدود – هولندا في الصومال في انفجار وقع على جانب الطريق في بلدة كيسمايو. وقد قتل الطبيب الكيني فيكتور أوكونو، وأخصائي الإمداديات الفرنسي داميين ليهال، وسائقهما الصومالي بيلان عندما أصيبت سيارتهم في الانفجار وذكر أيضاً أن الصحفي الصومالي حسن كافي هارد وصبياً صومالياً كانا بالقرب من موقع الحادث ولقيا حتفهما. وأصدر الخبير المستقل بياناً صحفياً في ٢٩ كانون الثاني/يناير أدان فيه قتل موظفي أطباء بلا حدود وجميع الاعتداءات التي تعرض لها العاملون في مجال المساعدة والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في الصومال. وأكد من جديد بقوة أنه يجب السماح لمجتمع المساعدة الدولية بأداء عمله المتعلق بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان في أمان ودون خوف من الانتقام. وناشد جميع

السلطات والجماعات المعنية توفير ظروف مأمونة ومضمونة لأنشطة المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وحث السلطات الصومالية على التحقيق في هذه الحالة وفي جميع الحالات بغية تقديم الجناة إلى العدالة.

٢٣- ولا تعدو أعمال القتل هذه أن تكون مجرد أمثلة على التهديدات المتعددة المباشرة والمتعمدة التي تعرض لها العاملون في الميدان الإنساني في العام الماضي. وكانت مضايقة الموظفين الدوليين والوطنيين العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية والاعتداءات المتعمدة عليهم مستمرة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وهذه الأعمال تهدد المساعدة المقدمة إلى الفئات الضعيفة من الأشخاص والجماعات، وبخاصة المشردون داخلياً المشتتون في جميع أنحاء الصومال والذين يتجاوز عددهم المليون.

دال - الحق في حرية الرأي والتعبير

٢٤- كان لمناخ الخوف والترهيب المتفشي فيما بين الصحفيين والإعلاميين أثر مروع على الحق في حرية الرأي والتعبير وبخاصة في مقديشو وكذلك في جميع أنحاء الصومال. وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل تسعة إعلاميين وتعرض عشرات آخرون للتهديد بالطرد من العمل لتكميم أفواههم، بينما دفع الخوف عدداً من الإعلاميين إلى الفرار من مقديشو.

٢٥- وقتل مسلحون الصحفي الصومالي مهد أحمد علمي من إذاعة صوت العاصمة، رميا بالرصاص بالقرب من مكتبه في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وبعد ذلك بساعات، لقي علي شارمارك مؤسس مؤسسة هورن أفريك الإعلامية وأحد مالكيها حتفه عند انفجار سيارته بلغم أرضي يفجّر من بعد في أثناء عودته من جنازة علمي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لجأت مجموعة من ٢٤ صحفياً من مقديشو إلى هرجيسا في "أرض الصومال" بحثاً عن ملاذٍ آمن وقامت السلطات بطردها بعد أسابيع قليلة. وهذه مجرد أمثلة قليلة.

٢٦- وفي الفترة التي يغطيها التقرير، وقعت عدة اعتداءات أخرى على وسائط الإعلام شنتها ميليشيا العشائر وكذلك السلطات الحكومية وتعرضت حرية الصحافة للتهديدات، وشمل ذلك حالات الرقابة، وفرض الحظر على الصحفيين، وتعرض الإعلاميين للاحتجاز التعسفي والتعذيب. وأشير كذلك إلى أن الصحفيين ينعتون بالإرهابيين كوسيلة لتكميم أفواههم وأن السلطات قد لجأت بصورة متكررة إلى القمع في مواجهة شتى وسائط الإعلام لقيامها بتغطية محنة المدنيين. وهذه الاعتداءات وجرائم القتل المحددة الهدف جعلت الصومال تحتل المرتبة الثانية بين أشد المناطق خطورة للصحفيين في العالم (وفقاً لمؤسسة "*صحفيون بلا حدود*" الدولية).

٢٧- وكان هناك أيضاً ترهيب مستمر دفع بعض وسائط الإعلام إلى فرض رقابة ذاتية على نشاطها الصحفي أو كانت هناك اعتداءات مباشرة على مباني وسائط الإعلام مما دفعها إلى وقف عملياتها. فعلى سبيل المثال، تعرضت مباني شبكة إذاعة شابيل، في الفترة ما بين ١٩ و٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لطلقات نارية مكثفة تسببت في حبس أحد الفنيين في الداخل ودفعت إلى إغلاقها وإنهاء أنشطتها الإعلامية. ويدّعى أن هذا الاعتداء ارتكبته القوات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسات الاتحادية الانتقالية، في تشرين الثاني/نوفمبر، بإغلاق فعلي لثلاث مؤسسات إعلامية، هي شبكة شابيل الإعلامية وإذاعة بنادير وإذاعة سيمبا، بعد تعرضها للترهيب والمضايقة لمدة شهور.

٢٨- وعلم الخبير المستقل أنه في جميع الحالات تقريباً، لم تجر تحقيقات ولم يقدم الجناة إلى القضاء. وقد استمر يدين جميع هذه الأفعال في العام الماضي في بيانات عامة ومناقشات خاصة ودعا إلى إجراء تحقيقات في جميع هذه التهديدات والاعتداءات وجرائم القتل المرتكبة ضد وسائط الإعلام وإلى إعادة فتح المؤسسات الإعلامية المغلقة في الحال. وعقد الخبير المستقل اجتماعات بشأن هذا الموضوع مع مسؤولين في المدن مثل جنيف ولندن. كما أثار هذه القضية مع السلطات في أثناء زيارته وأُبلغ بأن بعض المؤسسات الإعلامية تثير شواغل أمنية مشروعة لتورطها في أنشطة إرهابية. وأُبلغ بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية تدين ممارسة العنف ضد وسائط الإعلام وبأن هناك تحقيقات ستجري في هذا الشأن.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٩- لا تزال الحالة تبعث على القلق البالغ في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فما زالت الصومال من أشد البلدان فقراً في العالم وما زالت توجد بها أضعف المؤشرات فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع ومعدلات الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ومعدلات الالتحاق بالمدارس. وتفشّت أمراض مثل السل والكوليرا على نطاق واسع وشاع سوء التغذية المزمن، وبخاصة بين الأطفال.

٣٠- وأدى ضعف تأثير المؤسسات الاتحادية الانتقالية وضعف السلطات المحلية إلى سوء الخدمات الأساسية، وبخاصة في قطاع التعليم والصحة. كما أن أسباب المعيشة والاقتصاد ككل عرضة لتأثير الجفاف والفيضان والنزاعات والحظر المفروض على الواردات من الثروة الحيوانية. وهذه العوامل تشكل عقبات هامة أمام قدرة الصوماليين على إعمال الحق في الغذاء والحصول على التعليم وكسب الرزق والحصول على فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا الحق في الأرض وحقوق الملكية القائمة أصلاً في الصومال ولم تحلّ قد تفاقمت بعدة طرق نتيجة للنزاع وما أسفر عنه من استمرار الحركات السكانية للمشردين داخلياً ومصادرة الأراضي والممتلكات بالإضافة إلى قيام السلطات بطرد الناس، بمن فيهم المشردون داخلياً، من المباني العامة.

٣١- وكما ذكر الخبير المستقل في عدة مناسبات سابقة، فإن المياه المقابلة للساحل الصومالي الممتد الذي لا يخضع للمراقبة تشهد قدراً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال السفن الأجنبية تمارس الصيد بلا قيود وتتسبب في تدهور البيئة. وتزداد أعمال القرصنة التي كثيراً ما تعوق المساعدة الإنسانية الضرورية للغاية، وفي عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، تزايدت عمليات تسليم المعونة الإنسانية التي تتم تحت حماية سفن الأسطولين الفرنسي والدانمركي. ويؤكد الخبير المستقل من جديد ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى مراقبة وحماية الساحل. وينبغي أن يتحقق ذلك في الأجل الطويل عن طريق إنشاء قوة فعالة من حرس الساحل وهياكل مناسبة للمراقبة. ولضمان حماية الساحل في الأجل المتوسط، يدعو الخبير المستقل إلى إنشاء منظمة (على نمط الطيران المدني الحالي في الصومال) تكلف بحماية الساحل الصومالي إلى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه السلطات الصومالية القيام بذلك.

واو – الأقليات

٣٢- يبدو أن ممارسة التمييز والإيذاء الموجّهة ضد الفئات والأقليات المهمّشة مستمرة أيضاً بلا هوادة. فالأقليات المحرومة غالباً من ملكية الأراضي والمعدمة وغير المسلحة مثل جرير/البانتو "الأفريقية"، ورير حمر/البنادر، وميدغان (غابوي) كانت أكثر عرضة لمخاطر التشرُّد الداخلي والتمييز والإقصاء والإيذاء في الفترة التي يشملها التقرير.

٣٣- وأثَّر القتال الدائر في جنوب ووسط الصومال تأثيراً سلبياً على قدرة أفراد هذه الفئات على كسب العيش كعمال في المزارع وعمال معادن وعشّابين وقناصين وصيادين قطّافين. ويُذكَر أيضاً أنهم واجهوا صعوبات أكبر في الحصول على المساعدة الإنسانية وكانوا أكثر عرضة للخطر في مخيمات المشردين داخلياً. وكان العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس واستغلال نساء وبنات الأقليات، وبخاصة من جماعة البانتو الإثنية أكثر وضوحاً في العام الماضي.

٣٤- وعلِم الخبير المستقل أنه في سياق مؤتمر المصالحة الوطنية، حظيت الأقليات بقدر من الاعتراف باعتبارها "عشيرة خامسة". وعلى الرغم من أن نصيب الأقليات لا يتجاوز ٠,٥ من المقاعد النيابية، فإن الخبير المستقل يعتبر ذلك مكسباً هاماً وإن كان محدوداً ويحث الأقليات على أن تظل ممثَّلة وأن تواصل التعبير عن نفسها والمشاركة في المصالحة وصياغة الدستور وعمليات الحكم في الصومال.

زاي – حقوق الإنسان للمرأة

٣٥- لا تزال حالة المرأة والبنت في الصومال تتدهور في ظل التشرد الداخلي الواسع النطاق والبيئة التي يسودها التسلح وانعدام الحكم مما أدى إلى زيادة التمييز والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٣٦- وعلى الرغم من أن العنف الجنسي ظل دائماً يبعث على القلق في الصومال بسبب النزاعات المستمرة والافتقار إلى نظام قضائي وضعف القانون والنظام وضخامة عدد المشردين داخلياً في المخيمات؛ فقد ثبت أيضاً أن ذروات العنف التي شهدها العام الماضي وتدهور الحالة الأمنية قد أحدثت المزيد من الآثار الضارة على حماية النساء والبنات. فوفقاً للتقارير الواردة من كيسمايو ومقديشو، أصبحت النساء والبنات المشردات داخلياً، ولا سيما نساء وبنات الأقليات، يتعرضن بصورة متزايدة للعنف الجنسي الذي ترتكبه عصابات الشباب. كما أن انعدام الأمن داخل مستوطنات المشردين داخلياً وحولها، وعودة الجماعات المسلحة والميليشيات المستقلة إلى الظهور، ووجود أعداد ضخمة جديدة من القوات العسكرية، جميعها عوامل ساهمت في زيادة الحوادث وفي مناخ الإفلات التام من العقاب. وارتبطت الزيادة في البغاء الذي يمارَس قسراً في كثير من الأحيان بوجود العناصر المسلحة في مقديشو وجنوب وسط الصومال.

٣٧- وخارج سياق النزاعات الجارية، لا تزال جرائم القتل بدافع الانتقام أو "الشرف" مستمرة ولا تزال المرأة تعاني من التمييز ضدها فيما يتعلق بحقوق الملكية والإرث. ولا تزال أخطر أشكال ختان الإناث ممارسة شائعة أيضاً.

٣٨- وما زال الخبير المستقل يدعو إلى تحسين تمثيل المرأة ومشاركتها بصورة مفيدة في الحكومة الاتحادية الانتقالية، والبرلمان الاتحادي الانتقالي والمؤسسات الحكومية الأخرى. وهو يلاحظ مع ذلك أن من بين ما دعت

إليه "المقررات والاقتراحات المالية لمؤتمر المصالحة الوطنية" أن "تحصل النساء على حصتها البالغة ١٢ في المائة من مقاعد البرلمان" و"أن تحصل النساء على نصيبهن في الحكومة والأجهزة القضائية".

حاء - حقوق الإنسان للطفل

٣٩- أشارت عدة مصادر إلى بروز الأطفال في القتال الأخير كمحاربين نشطين، إذ تقوم الميليشيات بتجنيدهم ك "أطفال مجندين" وتقوم الجماعات المتمردة باستخدامهم في إلقاء القنابل اليدوية مقابل تعويض محدود. ويعتبر الخبير المستقل هذا الأمر غير مقبول على الإطلاق ويحث جميع الأطراف على إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة على الفور من صفوفها (أو من مراكز الاحتجاز التي قد يكونون محتجزين فيها حالياً). ورحب في هذا الصدد بالتقرير الذي قُدِّم مؤخراً إلى مجلس الأمن بشأن الأطفال الصوماليين في النزاع المسلح، وفقاً لقرار المجلس ١٦١٢(٢٠٠٥)[٢].

٤٠- واقتلع العنف والنزاعات والتشرد نُظُم الحماية التقليدية مثل المجتمع المحلي والمدارس. وأشارت التقارير إلى وقوع حالات اغتصاب جديدة للأطفال كل أسبوع لكن رد المجتمع كثيراً ما يكون الإنكار والوصم. وهناك أيضاً تزايد في أعداد اليتامى وأطفال الشوارع نتيجة للتشرد الداخلي ويعاني الأطفال من سوء التغذية وكثيراً ما يتعرضون للإيذاء في المخيمات غير المنظّمة والعشوائية المقامة للمشردين داخلياً. ولوحظ أن أطفال الأقليات والعشائر يعانون من قدر أكبر من التمييز والإيذاء.

٤١- وأثّر القتال الأخير تأثيراً سلبياً أيضاً على الالتحاق بالمدارس؛ حيث انخفضت أعداد الملتحقين بالمدارس بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وليس أمام معظم الأطفال الصوماليين سوى فرص محدودة للغاية للالتحاق بالتعليم الرسمي وقد أدت النزاعات التي وقعت في الشهور الماضية إلى تفاقم هذه الحالة. وعندما لا يكون الأطفال في المدارس فإنهم يُجنّدون على الأرجح أو يُقتَلون أو يُصابون إصابات بالغة ويُرغمون على العمل ويكونون أكثر عرضة للصدمات والاعتداءات. والطفلة في الصومال هي الأشد حرماناً من فرص الحصول على القدر اليسير المتاح من التعليم.

٤٢- وعلم الخبير المستقل في أثناء اجتماعاته مع موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنه على الرغم من التزام اليونيسيف ببناء بعض المدارس الجديدة في العام الماضي، فقد أعاق انعدام الأمن الخطط كما أن عدداً كبيراً من المدارس التي كانت تمارس عملها قد أُغلِقت بسبب انعدام الأمن.

٤٣- وأكد ممثلو اليونيسيف أيضاً للخبير المستقل استمرار عادة وممارسة تأديب *"الولد العاصي"* التي يتّخذ بموجبها بعض الآباء إجراء تأديبياً ضد أبنائهم بوضعهم في السجن دون محاكمة عادلة. ونتيجة لذلك يوجد عدد كبير للغاية من الأطفال المودَعين مع المحتجزين والنزلاء البالغين، على نحو يشكِّل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان المتعلقة بالطفل. وعلى الرغم من الحوارات السابقة التي أجراها الخبير المستقل مع مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية في "أرض الصومال" و"بونتلاند"، علم الخبير أنه لم تُتَّخذ إجراءات تُذكر للتصدي لهذه الانتهاكات.

---

(٢) S/2007/259.

٤٤- ومن التطورات الإيجابية في مجال حقوق الطفل إحراز مشروع قانون قضاء الأطفال تقدماً في البرلمان الاتحادي الانتقالي وتوقُّع صدوره خلال الشهور القادمة. وفي أثناء الاجتماع الذي عقده الخبير المستقل مع رئيس الوزراء جدّي (في ذلك الحين) في مقديشو، وافق رئيس الوزراء على ضرورة سعي الصومال إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وعلى ضرورة وضع أدوات للرصد والإبلاغ لدعم ذلك التصديق.

ثالثاً - الحكم وقضايا سيادة القانون والإفلات من العقاب

٤٥- إن قضايا ضعف الحكم وسيادة القانون وضعف المؤسسات والإفلات من العقاب ليست في حد ذاتها قضايا حقوق إنسان. بل هي السياق والظروف التي تؤدي إلى التعدي على حقوق الإنسان وانتهاكات هذه الحقوق وتسمح بها وتسمح باستمرارها بلا هوادة أو تمنع علاجها أو تداركها. وتستند مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون إلى معايير ومبادئ لحقوق الإنسان مثل المحاكمة العادلة، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة وعدم التمييز.

٤٦- وظل ضعف أداء الحكومة المركزية في الصومال يتسبب منذ فترة طويلة في انعدام النظام والأمن وسيادة القانون والعدالة. فلا توجد خدمة شرطة مركزية مدرّبة ولا يوجد في كثير من الأحيان قضاء مستقل ويتميز بالكفاءة المهنية مما يهيئ مناخاً من الإفلات التام من العقاب. وخدمات القضاء أو الشرطة أو الأمن غير فعّالة ويجري تطبيق القانون العرفي (*xeer*)، والإسلامي (الشريعة) ومختلف المعايير القانونية الوطنية بصورة تعسفية لعدم وجود إطار قانوني وطني. وكثيراً ما يتخذ الموظفون القرارات دون أي اعتبار للشفافية والإنصاف والمساءلة.

٤٧- وفي اليوم الثاني من بعثة الخبير المستقل في ١٨ أيلول/سبتمبر، لقي الخبير معاملة تعسفية مباشرة حينما مُنِع من النزول في مطار بيدوا على الرغم من حصوله على تصريح سابق. وأُرغِم على العودة إلى نيروبي حيث قدمت له الحكومة الاتحادية الانتقالية اعتذاراً رسمياً ووعداً بالتحقيق في المسألة. وعلم الخبير المستقل أيضاً في أثناء بعثته بالقبض على رئيس المحكمة العليا يوسف علي هارون وعلى قاض آخر بالمحكمة العليا وبإقالة المحامي العام عبد الله ضاهر ونائبه. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان رئيس المحكمة العليا ومساعده في انتظار المحاكمة. ويُدين الخبير المستقل هذه القرارات التي اتُّخِذت دون مراعاة للقواعد والإجراءات والتي تنتهك بوضوح مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء.

٤٨- ويؤكد الخبير المستقل أن مجالات الحكم التي توجد فيها حاجة ماسة إلى الإصلاح والتدعيم تشمل المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء، وإدارة المحامي العام والهيئة القضائية، ووزارات مثل وزارة الداخلية والوزارات المسؤولة عن قطاع الأمن.

٤٩- وحصل الخبير المستقل في أثناء بعثته على معلومات حديثة عن قضيتي سيادة القانون والأمن من زملاء في برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلم الخبير المستقل أنه يوجد في بيدوا ما يشبه النظام القانوني الذي تمر عبره عمليات التوقيف والقضايا. وأشير كذلك إلى أن النظر في القضايا في مقديشو يجري وفقاً لنظام جديد يطبِّق مزيجاً من القانون العرفي والقانون المدني. ويجري أيضاً إدخال القانون العرفي ببطء في قانون العقوبات في بعض المحاكم الموجودة في جنوب ووسط الصومال، مما يسمح بإنفاذ القوانين العرفية. وبدأت بعض المجتمعات المحلية أيضاً التحري عن المرشحين لتولي مناصب قضائية في جنوب ووسط الصومال.

٥٠- وأُطلع الخبير المستقل أيضاً على معلومات بشأن إنشاء لجنة استشارية مدنية أو آلية للرصد خاصة بعمل الشرطة في مقديشو. وذُكر أن ٨ أقسام للشرطة من مجموع ١٦ قسماً تخضع للمراقبة حالياً لتجنب نقل السجناء من السجون الخاضعة للمراقبة إلى السجون غير الخاضعة للمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المراقبة تضمن عدم احتجاز الأشخاص بدون أسباب والسماح للمحتجزين بالحصول على تمثيل قانوني. وتم حث الخبير المستقل على دعوة موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مد نطاق هذا النظام ليشمل السجون المتبقية وهو ما وافق عليه الخبير المستقل. وعلم الخبير أن متدربي الشرطة من جميع أنحاء الصومال يلتحقون بأكاديمية الشرطة في "بونتلاند" حيث يتلقون التدريب في مجال حقوق الإنسان وقواعد السلوك وقواعد الاشتباك. وأُشير كذلك إلى أن تدريب الأمم المتحدة لا يشمل التدريب على الأسلحة وهو ما يشكل تحدياً رئيسياً بالنظر إلى البيئة الأمنية التي تُستخدم فيها الأسلحة الثقيلة على نطاق واسع. وكان أحد الحلول المقترحة هو تولي الشركاء الثنائيين التدريب وتوفير المعدات.

٥١- ويؤكد الخبير المستقل أنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم البطيء فيما يتعلق بتدريب الشرطة وإنشاء بعض المحاكم في الصومال، فإن بناء أهم مؤسسات الدولة على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان يحتاج إلى تأكيد وتدعيم ومساندة قوية من المجتمع الدولي.

٥٢- وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال أحكاماً إيجابية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك إشارة محددة إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها الصومال؛ غير أن هناك نقصاً حاداً في تنفيذ هذه الأحكام. ومن الواضح أن هناك إعاقة شديدة لقدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على حماية المدنيين وتوفير الخدمات حتى الأساسية منها مثل الصحة والتعليم والعدالة والأمن. ويرى الخبير المستقل أن صياغة الدستور الوطني ستكون خطوة هامة في بناء إطار قانوني يشمل أحكاماً قوية لحماية حقوق الإنسان.

٥٣- وفي أثناء البعثة، حصل الخبير المستقل على معلومات من شتى المصادر بشأن العنف الشديد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يُدعى وقوعها في مقديشو خلال العام الماضي. وكما حدث في الماضي، حث الخبير المستقل بقوة على التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الصومال في الماضي والحاضر. ودعا أيضاً إلى العدالة والمساءلة، حتى لا يبنى السلام الهش في الصومال على الإفلات من العقاب.

رابعاً - المشردون داخلياً

٥٤- تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدداً يناهز ٦٠٠ ٠٠٠ شخص فروا من مقديشو والمناطق المحيطة بها في العام الماضي بسبب القتال. وبالإضافة إلى هذا الرقم، هناك أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً ينتشرون فعلاً في جميع أنحاء الصومال. وذهب عدد كبير من المشردين إلى الأطراف الواقعة بالقرب من مقديشو وشابيل السفلى والوسطى، بالإضافة إلى "أرض الصومال" و"بونتلاند" وما وراءها. وذُكّر في أثناء الاجتماعات مع الخبير المستقل أنه يبدو أن عدداً كبيراً من عشائر الهوية قد استمر تشردها نحو الداخل فعادت إلى مواطنها الأصلية أو إلى أراضي أسلافها التي تطالب بها.

٥٥- وذكر عدد كبير من سكان مخيمات المشردين داخلياً، عند توجيه السؤال إليهم، أنهم يفضلون العودة إلى منازلهم إن استطاعوا ذلك. غير أن الصعوبات المرتبطة بأراضي أسلافهم كثيراً ما تمنعهم. وعلى الرغم من أن عدداً

كبيراً من المشردين داخلياً يدعون أنهم منحدرون من منطقة معينة عاش فيها الأسلاف فإن أجيالاً منهم لم تعش في هذه الأرض وهم كثيراً ما يكتشفون سكاناً آخرين يعيشون فيها منذ فترة طويلة.

٥٦- وذُكّر أيضاً أن ضخامة أعداد المشردين داخلياً أدت إلى إنشاء عدد من المستوطنات غير الرسمية لهؤلاء المشردين. فعلى الطريق الذي يربط بين أفغوي وماركا على سبيل المثال، توجد مستوطنة للمشردين داخلياً كل مائة متر. ولا تعترف السلطات بهذه المستوطنات ولا يحصل المشردون فيها بالتالي سوى على قدر يسير من المساعدة الإنسانية أو لا يحصلون على أي مساعدة. ويود الخبير المستقل أن يشير إلى وجود اختلاف في الرأي بين السلطات الصومالية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالأعداد الحقيقية للمشردين داخلياً وإلى أنه يصعب التثبت من الأرقام على وجه الدقة بالنظر إلى حركات السكان الدورية وانعدام الأمن.

٥٧- وأُبلغ الخبير المستقل مرة أخرى بأن المشردين داخلياً يتعرضون للتهديدات والتخويف والسلب والنهب والاعتداء والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وأدى نقص وصول المساعدة الإنسانية إلى بقاء آلاف من المشردين داخلياً دون أي شكل من أشكال المساعدة لمدة أسابيع وعيشهم في العراء واضطرارهم في كثير من الأحيان إلى دفع "ضريبة ظل" للاحتماء من الشمس وموسم الأمطار القادم. وعدد كبير منهم كان ولا يزال مضطراً إلى العيش في مخيمات مزدحمة تعاني من نقص المياه والأغذية وخدمات الإصحاح والخدمات الصحية الأساسية والمأوى كما تعاني من أمراض معدية مثل الكوليرا.

٥٨- وأُشير إلى أن عدة آلاف من المشردين داخلياً عادوا أيضاً في أوقات مختلفة من العام الماضي إلى مقديشو في فترات الهدوء المؤقت التي تخللت القتال. غير أن هناك تقارير تشير إلى أن بعض العائدين قد مُنعوا من العودة إلى منازلهم وأن بعضهم يعاني من التمييز أو من مصادرة الأراضي أو نقص التعويض أو من إعادة التوطين القسرية. وهناك أيضاً مشكلة مستمرة تتمثل في قيام الحكومة بإجلاء المشردين داخلياً بالقوة من المباني العامة في مقديشو وكيسمايو دون تقديم بدائل مقبولة.

٥٩- وكما حدث في الماضي، يؤكد الخبير المستقل أنه ينبغي للسلطات الصومالية أن تقبل تحمّل قدر أكبر من المسؤولية تجاه المشردين داخلياً وحمايتهم، وأنه ينبغي ألا يُعتبر المجتمع الدولي بديلاً. غير أنه ينبغي للأمم المتحدة والجهات المانحة زيادة مساعدتها ووجودها فيما يتعلق بالمشردين داخلياً في الصومال وينبغي لها القيام بدور أكثر فعالية.

خامساً - الهجرة المختلطة

٦٠- في العام الماضي، غادر ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣ شخص من "لاجئي القوارب" بوساسو في "بونتلاند" متجهين إلى اليمن عبر خليج عدن. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٠٠٠ ١٠ شخص من هؤلاء الناس من أبناء الصومال. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أشارت التقارير إلى أن ٤٩٧ شخصاً لقوا حتفهم وأن ٥٢٤ شخصاً باتوا في عداد المفقودين في أثناء محاولتهم الهجرة. (فرقة العمل المعنية بالهجرة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات). وتشير التقارير أيضاً إلى أن النساء والأطفال ضحايا الاتجار يشكلون فئة يُعتد بها من المهاجرين.

٦١- وتلقى الخبير المستقل في أثناء بعثته معلومات حديثة عن الزيادة الظاهرة في عدد المهاجرين الذين يصلون إلى ميناء بوساسو الشمالي الشرقي في "بونتلاند"، بأمل العبور إلى اليمن ومنها إلى المملكة العربية السعودية ودول

الخليج. ويُستخدم مصطلح "الهجرة المختلطة" لأنها يمكن أن تشمل لاجئين من مختلف البيئات والبلدان والفئات الإثنية، وعلى الرغم من أن أسباب الهجرة قد تكون اقتصادية أو بدوية أو قسرية فإن أنماطها ترتبط عادة بالنزاع العنيف وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وعلم الخبير المستقل أن عدداً كبيراً من المهاجرين يتعرضون للاعتداءات أو السرقة أو المضايقة أو الإيذاء الجنسي في أثناء محاولتهم الوصول إلى المدينة المرفأ براً أو في أثناء "إقامتهم" في بوساسو في انتظار العبور. ويواجه اللاجئون أيضاً، باحتشادهم في سفن الصيد، خطر الحرمان من الغذاء والماء والهواء أو لخطر قيام المتاجرين بالبشر بإيذاء بضاعتهم البشرية إيذاءً لفظياً أو جسدياً أو بإلقاء الركاب من القارب ليلقوا حتفهم. ويعرب الخبير المستقل عن استيائه إزاء الظروف المفروضة على المهاجرين ويدين بقوة من يستغلون يأسهم.

٦٢- وفي مناسبة موازية نُظمت في أثناء الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تولى الخبير المستقل رئاسة ندوة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال، ضمت ممثلين من منظمة العفو الدولية وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وكان من بين المشاركين أيضاً مخرج سينمائي فرنسي هو دانييل جرا كليمان الذي سجل في عام ٢٠٠٦ هذا العبور المؤلم لخليج عدن بين بوساسو واليمن في فيلمه المعنون "شهداء خليج عدن".

٦٣- وجذب الفيلم والحدث الموازي قدراً من الاهتمام بهذه الظاهرة المروعة. غير أنه من الواضح أن أفراد الهجرة المختلطة هؤلاء يحتاجون إلى الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومن المضايقة التي تستهدفهم، ومن الاتجار بهم، ومن انعدام الأمن وشدة التعرض لجرائم القانون العام، ومن عدم الإنصاف في مجال الحصول على الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية، ومن الترحيل/الطرد باستخدام القوة بعد وصولهم دون مراعاة لحقهم في طلب اللجوء. ويشعر الخبير المستقل بارتياح بالغ للعمل الجيد الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالهجرة المختلطة (التي تتألف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) ويدعو المجتمع الدولي إلى تعبئة مزيد من الأموال حتى يتسنى لهذه الفرقة تنفيذ استراتيجيات التوعية والحماية التي تشتد الحاجة إليها في المستقبل.

سادساً - المساعدة الإنسانية

٦٤- لا يزال توفير المساعدة الإنسانية في جنوب ووسط الصومال محفوفاً بالمشاكل في كثير من الأحيان، وهناك إعاقة لقدرة المحتاجين على الحصول على المساعدة الإنسانية. فقوافل المساعدة الغذائية والإنسانية تتأخر لأسابيع وشهور وتواجه "فرض ضرائب" غير مشروعة في نقاط التفتيش المؤقتة المتعددة. أما الشحنات الغذائية التي تحملها السفن فيختطفها القراصنة في المياه الصومالية وتشير التقارير إلى سرقة الأغذية من المستفيدين - وبخاصة الأقليات - في أثناء توزيع هذه الأغذية أو بعد ذلك مباشرة.

٦٥- والحصول على المساعدة الإنسانية - مثل الأغذية والمرافق الأساسية والمياه وخدمات الإصحاح والرعاية الطبية الأساسية - تعوقه أيضاً التهديدات والتخويف الذي يتعرض له موظفو المعونة واستهداف عمليات المعونة الفعلية من قبل مختلف الأطراف. وفي بعض المناطق، تتعرض سيارات المعونة للطلقات النارية ويضطر موظفو المعونة الإنسانية في أثناء عملهم إلى اجتياز طرق يُحتمل أن تكون ملغمة أو غُرست فيها أجهزة متفجرة مرتجلة.

٦٦- وفي أثناء بعثة الخبير المستقل، ذكر بعض المراقبين أن نطاق وحجم المأساة الإنسانية في الصومال تبرر إعلان حالة الطوارئ من قبل المجتمع الإنساني. وتم التشديد على ضرورة معالجة الاحتياجات الإنسانية للمدنيين، الذين يوجد من بينهم حالياً أكثر من مليون شخص مشرد داخلياً والتصدي للاعتداءات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة وضرورة مطالبة جميع أطراف النزاع بإلحاح بصون هذا المجال الإنساني الحيوي.

٦٧- وأكد الخبير المستقل الحاجة إلى إنشاء آلية دائمة للحوار/المشاركة للسماح للأمم المتحدة بمعالجة القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وهو يحث على سرعة إنشاء هذه الآلية المفيدة وتعزيز التفاهم والتواصل بشأن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية الرئيسية، وربما بالاستفادة من تعيين رئيس الوزراء نور حسن حسين مؤخراً وإنشاء مجلس وزراء جديد للحكومة الاتحادية الانتقالية.

سابعاً - الزيارات الميدانية

ألف - الزيارة إلى بيدوا

٦٨- شملت بعثة الخبير المستقل إلى الصومال زيارة مقررة ومرخصاً بها إلى بيدوا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ للاجتماع مع مختلف المسؤولين في المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ومن المؤسف أنه قد مُنع في ذلك الصباح من مغادرة الطائرة لدى وصوله إلى بيدوا واضطُر إلى العودة إلى نيروبي. وفي أعقاب هذا الحادث، تلقى اعتذارات عديدة من مختلف أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية وتعهداً بالتحقيق فيه. وعلى الرغم من تقدير الخبير المستقل للاعتذارات والتفسيرات التي تلقاها بعد الحادث، فإن هذه التجربة تُظهر تماماً للخبير المستقل التعسف في اتخاذ القرارات من قِبَل السلطات، وأوجه القصور في الهياكل المؤسسية في الصومال.

باء - الزيارة إلى مقديشو

٦٩- في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمع الخبير المستقل مع الرئيس عبدالله يوسف. وبدأ الرئيس بتقديم اعتذارات جديدة بشأن حادث بيدوا مؤكداً أن الخبير المستقل مرحَّب به دائماً. وأثار الخبير المستقل قضية البيئة السلبية المحيطة بعمل الصحفيين ووسائط الإعلام وذكر الرئيس أن بعض المؤسسات الإعلامية تثير شواغل أمنية مشروعة باعتبارها "تُخفي ارهابيين". وأشار الرئيس يوسف أيضاً إلى أن تقارير حقوق الإنسان كثيراً ما تكون مجرد ادعاءات من منظمات حقوق الإنسان لا يمكن في كثير من الأحيان تأييدها بالأدلة أو اعتبارها ذات مصداقية.

٧٠- واجتمع الخبير المستقل أيضاً مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية (في ذلك الحين) علي محمد جدي في مقديشو. وقدم رئيس الوزراء أيضاً اعتذاره بشأن حادث بيدوا وأكد للخبير المستقل أن المسؤولين عنه سيتعرضون للمساءلة. وقدم الخبير المستقل بعد ذلك إلى رئيس الوزراء معلومات عن تقاريره وعروضه السابقة أمام مجلس حقوق الإنسان[٣]. وأثار الخبير المستقل عدة قضايا نشأت من بعثته الحالية مع رئيس الوزراء، بما في ذلك تأكيده لتوصيته الداعية إلى توقيع الحكومة الصومالية وتصديقها على جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق

---

(٣) انظر A/HRC/5/2 وA/HRC/2/CRP.2 وE/CN.4/2005/117.

الإنسان ورأيه بأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان سيساعد في معالجة بعض التحديات الملحة التي تواجهها الصومال في ميدان حقوق الإنسان. وشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على طلب مساعدة مستشار حقوق الإنسان الموفد إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وذكر رئيس الوزراء أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ما زالت ملتزمة بفكرة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وأكد ضرورة تقديم مساعدة ودعم دوليين لتحقيق هذا الهدف.

٧١- وفي اجتماع مع رئيس لجنة الحكم والمصالحة الوطنية، السيد علي مهدي، أُطلع الخبير المستقل على نتائج المؤتمر الوطني للمصالحة. وعَلِم أن المؤتمر ستعقبه مناقشات ييسرها المشارِكون داخل مجتمعاتهم بالتوازي مع عملية صياغة الدستور.

٧٢- واجتمع الخبير المستقل أيضاً مع ١٥ عضواً من أعضاء مجلس حكماء قبيلة الهوية في مقديشو. وأعرب الحكماء عن استيائهم إزاء الوجود العسكري الإثيوبي وأكدوا أن انسحابه يمثل منطلق تأمين الاستقرار في الصومال. كما أدانوا بقوة القتال والنزاعات التي وقعت في العام الماضي، وشبهوا الحالة بحالة "الإبادة الجماعية في رواندا". وندَّد الحكماء أيضاً بالإجراءات الصارمة المتخذة بصورة متكررة ضد وسائط الإعلام، بما في ذلك الاعتداءات التي وقعت مؤخراً على مباني شبكة شابيل الإعلامية.

٧٣- واجتمع الخبير المستقل مع بعض ممثلي المجتمع المدني والصحفيين الذين أكدوا عدداً كبيراً من التقارير المتعلقة بحوادث الاعتداء والمضايقة والتخويف المرتكبة ضد الإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

جيم - الاجتماعات المعقودة في نيروبي

٧٤- اجتمع الخبير المستقل، في مناسبات شتى في أثناء بعثته مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال، إيريك لاروش، كما عقد اجتماعات مع عدد من الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، بما فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي أثناء المناقشات التي جرت مع فريق الأمم المتحدة القطري في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أطلع الفريق المستقل أعضاء الفريق على ما تم في أثناء زيارته لمقديشو واجتماعاته المتعددة. وأكد الخبير أيضاً مواضيع حقوق الإنسان التي تشملها بعثته بما في ذلك النزاعات المتكررة التي وقعت في عام ٢٠٠٧ وآثارها الضارة بحقوق الإنسان. ورحَّب الخبير المستقل أيضاً بخطة الأمم المتحدة الانتقالية التي تشمل الإطار الشامل لعمل الأمم المتحدة بشأن الصومال والتي تهدف إلى معالجة بعض قضايا وتحديات حقوق الإنسان التي أثارها الخبير المستقل وآخرون.

٧٥- واجتمع الخبير المستقل مع الممثل الخاص للأمين العام، المعيَّن حديثاً، السيد أحمد ولد عبدالله ومع موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لمناقشة التطورات السياسية في الصومال، وتدعيم المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعمليات المصالحة السياسية والوطنية، بما في ذلك المؤتمر الوطني للمصالحة.

٧٦- وعقد الخبير المستقل أيضاً عدداً من الاجتماعات مع ممثلي البلدان المانحة المعنية في أثناء وجوده في نيروبي، حيث تبادل معهم الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال، وأطلعهم على ما تم في بعثته الأخيرة. وفي أثناء هذه المناقشات، أثار الخبير المستقل عدة قضايا لحقوق الإنسان، مثل حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأقليات؛

وأوجه الضعف التي تعاني منها المؤسسات الاتحادية الانتقالية والحاجة إلى تحسين الحكم وسيادة القانون؛ وعمليات المصالحة والحق في معرفة الحقيقة، والظروف البالغة الخطورة التي يعاني منها المشردون داخلياً في الصومال والحاجة إلى الدعم الدولي لإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان في "أرض الصومال" و"بونتلاند" بالصومال.

٧٧- وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عقد الخبير المستقل مؤتمراً صحفياً ختامياً حدَّد فيه النتائج الرئيسية لبعثته. وفي أثناء المؤتمر الصحفي، أشاد بالصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة في الصومال. وشدَّد الخبير أيضاً على أهمية الدور الذي تقوم به قطاعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع عدم وجود سلطات مدنية تؤدي وظائفها بشكل كامل. وشجَّع السلطات الصومالية، بالإضافة إلى الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، على تقديم مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بعمل حيوي في ميدان حقوق الإنسان.

ثامناً - "أرض الصومال"

٧٨- كما ورد على نحو موثق في التقرير الأخير للخبير المستقل[٤]، يبدو أن هناك تقدماً قد أُحرز فيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين "أرض الصومال" و"بونتلاند" بمنطقتي سول الشرقية وسناغ. غير أنه في الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، نشبت عدة صدامات بين قوات "بونتلاند" و"أرض الصومال" وأسفرت عن وقوع قتلى يقدَّر عددهم بثلاثين قتيل وأحدثت توترات في الأراضي المتنازع عليها بعد أن كانت كامنة لبعض الوقت. وأدت هذه الحوادث أيضاً إلى موجات إضافية من التشرد الداخلي. ويأمل الخبير المستقل أن تكون هذه الفترة فترة عابرة وأن يمتنع الجانبان عن مواصلة أعمال القتال أو الأعمال الاستفزازية.

٧٩- وخلاف ذلك كانت الحالة في "أرض الصومال" هادئة نسبياً مقارنةً بجنوب ووسط الصومال. ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية الأولى من نوعها التي تمت في عام ٢٠٠٥، استمرت "أرض الصومال" تُحرز تقدماً إضافياً في مجال الإدارة العامة والحكم. واستمرت السلطات في تنفيذ مشاريع بنية تحتية متواضعة وواصلت المنظمات غير الحكومية عملها المحلي في ميدان حقوق الإنسان وإن كان ذلك بموارد محدودة أو بدون موارد على الإطلاق. ومع ذلك، لا يزال الخبير المستقل قلقاً بشأن ما تشهده "أرض الصومال" من قسوة الشرطة ومن أعمال توقيف تعسفية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبشأن التقارير التي تشير إلى الإفلات من العقاب واللجان المسماة باللجان الأمنية التي لا تزال تمارس سلطات قضائية بإصدار أحكام بدون محاكمة عادلة. وفي أثناء البعثات السابقة التي قام بها الخبير المستقل إلى "أرض الصومال"، أثارت إعجابه أنشطة برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى المعلومات التي حصل عليها في أثناء وجوده في نيروبي فيما يتعلق بهذه المهمة، فهِم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيمد نطاق هذه الأنشطة إلى أنحاء أخرى من الصومال.

تاسعاً - "بونتلاند"

٨٠- إن قضايا حماية الساحل، وظروف المعيشة في مخيمات المشردين داخلياً والحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى هذه المخيمات، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومضايقة وسائط الإعلام، والافتقار

---

(٤) A/HRC/2/CRP.2.

إلى سيادة القانون وإلى نظام قضاء فعال لا تزال تنطوي على مشاكل في "بونتلاند". وشهدت "بونتلاند" أيضاً تفاقماً في حالة عدم الاستقرار تمثل في تعرّض العاملين في الميدان الإنساني للتهديدات وفي الاضطرابات المدنية وفي قسوة الشرطة.

٨١- وكانت الآفاق السياسية لـ "بونتلاند" تبدو إيجابية في عام ٢٠٠٦، على نحو ما أوضحه التقرير السابق للخبير المستقل. وكما سلفت الإشارة، بدا أن "بونتلاند" و"أرض الصومال" تُعززان مركزيهما في منطقة سول المتنازع عليها، في أعقاب القتال الذي وقع في بلدة لاسانود. وهذا الأمر الذي يبدو أنه تجدُّد للنزاع العسكري قد يهدِّد التحسن السياسي الذي شهدته "بونتلاند" مؤخراً. وأعرب المراقبون من جديد عن قلقهم إزاء الأزمة الاقتصادية التي تشهدها "بونتلاند" وسلطوا الضوء على المخاطر التي قد يسببها نقص النمو الاقتصادي للمنطقة. وما زال الخبير المستقل يحث السلطات على اتخاذ الإجراءات ضد المتاجرين بالبشر والمهرّبين لهم، المسؤولين عن هذا الشقاء وعن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد "لاجئي القوارب" على النحو المذكور في الفقرات من ٥٩ إلى ٦٢ أعلاه.

عاشراً - التوصيات

٨٢- **إن الخبير المستقل:**

(أ) يطلب إلى الأمم المتحدة تشجيع تقديم مزيد من الدعم إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية لحثها على حماية سكان الصومال وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ويؤيد الخبير المستقل إنشاء آلية دائمة للحوار/المشاركة حتى يتسنى للأمم المتحدة معالجة القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛

(ب) يطلب إلى البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال إدراج ضمانات ومبادئ حقوق الإنسان في جميع مداولاتهما ووثائقهما ومؤسساتهما وأعمالهما؛

(ج) يطلب إلى السلطات الصومالية توفير الحماية والاستقلال بشكل تام للصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي المعونة الإنسانية الدولية العاملين في الصومال؛

(د) يطلب إلى البرلمان الاتحادي الانتقالي أن يجري مشاورات من أجل التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل؛

(هـ) يحث المجتمع الدولي على أن يقوم، في عمله مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بإعطاء أهمية ودعم قوي لبناء المؤسسات الرئيسية للدولة على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان؛

(و) يطلب إلى الأمم المتحدة والسلطات الصومالية زيادة جهودها لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة وحماية حقوق الإنسان لنحو مليون شخص من المشردين داخلياً في الصومال؛

(ز) يطلب إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل مع موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية لمعالجة قضية ندرة المعلومات المتاحة عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الصومال وعن أي انتهاكات يدّعى أنها وقعت في عام ٢٠٠٧ أثناء مختلف جولات القتال، على أن يتم ذلك عن طريق التحري أو التحقيق إن أمكن. وبالمثل، يجب أن تعالج أيضاً أوجه الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أثناء النزاع الأهلي الذي استمر ١٤ عاماً في الصومال وكذلك في ظل الحكم السابق؛

(ح) يطلب إلى الأمين العام ومجلس الأمن إنشاء لجنة للخبراء المستقلين لبحث الادعاءات التي تشير إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع في الصومال وتقديم تقرير عن الخيارات المتاحة لمعالجتها؛

(ط) يطلب إلى المجتمع الدولي دعم الصوماليين في جهودهم وعملياتهم الخاصة بالمصالحة، على أن يضع في اعتباره أن حدثاً مثل المؤتمر الوطني للمصالحة الذي عقد مؤخراً يندرج في إطار أعرض للمصالحة وأنه يشكل بهذه الصفة بداية لعملية لا تمنع مبادرات أو عمليات أخرى للعدالة الانتقالية؛

(ي) يحث على أن تشمل أي بعثة للأمم المتحدة يصرّح بإيفادها إلى الصومال عنصراً لحقوق الإنسان للقيام بالرصد والتحقيقات بالإضافة إلى القيام بتنمية القدرات والتوعية، على أن تستند إليه ولاية قوية لحماية المدنيين؛

(ك) يحث على إقامة وجود لحقوق الإنسان في الصومال، سواء في إطار عملية حفظ السلام أو الأنسب كمكتب مستقل. فحالة حقوق الإنسان في الصومال تبلغ من الخطورة ما يستدعي وجود مركز لحقوق الإنسان من أجل رصد الحالة وتقديم تقارير منتظمة عنها وتوفير الخبرة التي توجد حاجة ماسة إليها في ميدان حقوق الإنسان؛

(ل) يطلب إلى السلطات الصومالية إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويشجع وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى البلدان المانحة، على تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي؛

(م) يطلب إلى السلطات الصومالية إيلاء اهتمام حقيقي لحماية الطفل والتنسيق مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية المعنية ذات الصبغة الدولية لبلوغ هدف تهيئة حياة أفضل لأطفال الصومال؛

(ن) يطلب إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية زيادة دعمها لوزير شؤون الجنسين والأسرة وإبقاء حقوق الإنسان للمرأة في مقدمة أولوليات برنامجها. ويحث الخبير المستقل أيضاً المجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري على دعم المشاريع والبرامج التي تفيد المرأة في الصومال؛

(س) يحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه المالي ومساعدته التقنية للبرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، بغية ضمان إدراج حقوق الإنسان بالكامل في المؤسسات والأطر والقوانين الجاري استحداثها.

المرفق
قائمة بالأشخاص الذين تم التشاور معهم

Mogadishu, Somalia	President Abdullahi Yusuf, Somali Transitional Federal Government Prime Minister Ali Mohamed Gedi (then), Somali Transitional Federal Government Ali Mahdi, Chair of the National Governance and Reconciliation Commission Abdullahi Sheikh Ismail, Minister of Constitutional and Federal Affairs Representatives of the Hawiye Elders Council Group of journalists and media professionals
Nairobi, Kenya	Ahmedou Ould Abdallah, Special Representative of the Secretary General and Head of the United Nations Political Office for Somalia (UNPOS) Eric Laroche, United Nations Resident and Humanitarian Coordinator for Somalia Christian Balslev-Olsen, Head of UNICEF Somalia Freddie Bategereza, DDR Officer, UNPOS Anna Bengtsson, UNFPA Genevieve Boutin, Head of Office, United Nations Resident and Humanitarian Coordinator for Somalia Tariq Chaudhry, Political Affairs Officer, UNPOS Renaud Detalle, Human Rights Adviser, Office of the United Nations Resident and Humanitarian Coordinator for Somalia Rene Desiderio, UNFPA Nuradin Diriye, UNICEF Miriam Ghalmi, Human Rights Adviser, UNPOS Reena Ghelani, UN Office for the Coordinationof Humanitarian Affairs - Somalia Katy Grant, UNICEF Moe Hussain, Political Adviser, UNDP Roy Mentzen, Military Adviser, UNPOS Fuad Mojallid, WHO Country Director for Somalia Bruno Mpondo, Senior Political Advisor, United Nations Political Office for Somalia (UNPOS Tore Rose, UNDP consultant to the National Reconciliation Commission (NRC) Sidi Zahabi, Rule of Law and Security Program, UNDP/ROLS, UNDP Somalia Representatives of the United Nations Country Team - - - Nabeel Ashour, Ambassador of the Kingdom of Saudi Arabia to Kenya, Dean of the Diplomatic Corps and Ambassador to the Somali TFIs Matt Bryden, Somali Affairs Analyst, Development Alternatives Inc. Stefano Dejak, Ambassador, Embassy of Italy Walid Musa, Political Adviser, European Commission Delegation Senator Mario Raffaelli, Special Envoy of the Italian Government for Somalia Colonel Lisa R. Schade, Marine Corps attaché, Embassy of the United States of America Jeremie Robert, First Secretary, Embassy of France - - - Robert Maletta, Oxfam NOVIB Dr Ulaso, Former Central Bank Governor and Head of Hawiye/Habr/Gedir/Ayr sub-clan Political Committee Asha Hagi Elmi, SSWC (Somali NGO) Hibo Yassin, COSPE NGO

- - - - -